



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثانية - الدورة الربيعية 2011 - العدد: 08

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 16 جمادى الثانية 1432
الموافق 19 ماي 2011

فهرس

محضر الجلسة العلنية العاشرة ص 03

■ أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية العاشرة
المنعقدة يوم الخميس 16 جمادى الثانية 1432
الموافق 19 ماي 2011

السيد نور الدين ديب: شكرا للسيد رئيس الجلسة، السلام عليكم.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي الوزير، والوفد المرافق له، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم المحترمة - سيدي معالي وزير الطاقة والمناجم - بالسؤال الشفوي، هذا نصه:

إن المجمع العملاق للفوسفات الذي يعرف بـ (FERPHOS) والذي يقوم باستخراج الفوسفات من جبل العنق بتبسة تم تنقيته وتصديره للخارج عبر ميناء عنابة، هو من بين الإنجازات الكبرى التي حققتها الجزائر وهو مكسب من مكاسب الشعب، لكن منذ حوالي ثلاث سنوات عرف هذا المجمع تراجعاً كبيراً في قدرته على الاستخراج وضعفت إمكانياته في التخزين والنقل من جبل العنق إلى ميناء عنابة، حيث سجل خلال سنتي 2007 - 2008 تصدير حوالي 2.5 مليون طن، لكن منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 بلغت الكمية المصدرة 1.5 مليون طن، وحسب المعلومات التي توفرت بين أيدينا فإن سبب التدهور الذي يعرفه هذا المجمع الذي أصبح حالياً من مكونات منال للمناجم، منال Bolding راجع أساساً للإهمال وسوء التقدير من قبل المسؤولين لهذا المجمع ويمكن أن نذكر منها أمثلة قليلة وما خفي أعظم. فوضى وتجاوزات في تسيير الموارد البشرية،

الرئاسة: السيد عبد الله بن التومي، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

– السيد وزير الطاقة والمناجم؛
– السيد وزير الموارد المائية؛
– السيد وزير الأشغال العمومية؛
– السيد وزير السكن والعمران؛
– السيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛
– السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحاً

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

واستناداً إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا إلى الردود عليها. بداية، أحيل الكلمة إلى السيد نور الدين ديب لطرح سؤاله الشفوي المتعلق بقطاع الطاقة والمناجم، فليفضل مشكوراً.

لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، نور الدين ديب على اهتمامه بنشاطات القطاع وعلى سؤاله الذي يطرح من خلاله عدة تساؤلات، تتعلق بمجمع (FERPHOS) منها على الخصوص التراجع في قدرات الإنتاج.

إن الأسئلة التي يطرحها السيد العضو المحترم والمتعلقة بوضعية مجمع (FERPHOS) هي أمور راجعة بالأساس إلى المرحلة الصعبة التي عرفها المجمع سنتي 2008 و 2009 والتي بدأ يتجاوزها، وعليه وللرد على انشغالات السيد عضو مجلس الأمة المحترم بخصوص هذه القضايا المطروحة، يطيب لي أن أفيدكم بالمعلومات التالية:

إن طاقة الإنتاج لمنجم الفوسفات بجبل العنق محددة بـ 2 مليون طن سنويا، نظرا لطول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية الاستخراج والتحويل، كما أن تراجع مستويات الإنتاج والتسويق يعود بالأساس إلى عدة عوامل منها:

1- التطورات التي عرفتها الأسواق العالمية للفوسفات، بحيث انخفض الطلب على هذه المادة، ابتداء من أواخر سنة 2008 وإلى غاية نهاية 2009.
2- النقص الملحوظ في وسائل النقل عن طريق السكك الحديدية التي لا تتعدى قدراتها سوى 950.000 طن سنويا والنقل عبر الطرقات التي لا تتجاوز 700.000 سنويا.

للإشارة عرفت صادرات (FERPHOS) سنة 2009 انخفاضا محسوسا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، بحيث تم تصدير حوالي 1 مليون طن، لكن الأسواق تحسنت في 2010 مما سمح للشركة بتصدير أكثر من 1.600.000 طن سنويا في سنة 2010 وهي نفس الكمية التي كانت تصدرها في سنتي 2007 و2008.

بتهميش الطاقات العلمية والتقنية ودحرجتهم إلى مراتب غير مناسبة بالمقارنة مع ما منح من امتيازات وترتيب المسؤولين المسيرين وحاشيتهم بالرغم من عدم توفر فيهم المؤهلات المطلوبة وما نتج عن هذا التصرف من عزوف الإطارات الكفوة عن التفكير في تنمية قدرات هذا المجمع.

ترك عتاد الأشغال - اقتناه المجمع من الخارج بملايين الدولارات - لاستخراج الفوسفات مهملًا ومعرضا للتلف مثل حالة آلة الحفر والاستخراج (SNIDER) والاعتماد على المناولة المكتتفة بواسطة خواص ووطنيين وأجانب.

تقليص دور شركة (SOTRAMINE) وهي فرع من مجمع (FERPHOS) التي أنشئت سنة 2006 من أجل ضمان نقل الفوسفات من جبل العنق نحو ميناء عنابة والتي قامت باقتناء 60 شاحنة من نوع مرسيدس ذات حمولة 40 طنا حيث لم يبق منها إلا 15 شاحنة والأخرى لم يهتم بإصلاح أعطابها التي كانت بسيطة وتعرضت للنهب نتيجة الإهمال، مما أعطى فرصة للمسؤولين المسيرين لإبرام صفقة وتعاقد مع ناقل خاص باتباع إجراءات تحوم حولها الكثير من الشكوك وتم هذا خلال الشهر المنقضي. سيدي معالي الوزير، ألم يكن من الضروري القيام بدراسة مدى نجاعة مجمع (FERPHOS) سابقا ومدى سلامة تسييره ونزاهة المسؤولين المسيرين لهذا المجمع قبل إدماجه في "Bolding منال" للمناجم وترقية بعض المسيرين السابقين إلى مناصب عليا وهذا من أجل ضمان نجاح هذا المولود الجديد "منال" للمناجم وحماية مكتسبات الشعب؟ هل بإمكان وزارتكم والتي تمثل الوصاية على مجمع (FERPHOS) سابقا إيفاد لجنة وزارية للإطلاع ميدانيا على حقيقة وضعية هذا المجمع لاتخاذ الإجراءات المناسبة؟
تقبلوا مني، معالي الوزير، أسمى معاني الاحترام والتقدير والشكر.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين ديب والكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم

الملائمة لإنجازه، ومنها على الخصوص، وجود موارد مائية كافية تلبي احتياجات المشروع من الماء، وجود مساحات كبيرة لتخزين مادة الفوسفوجبس، قرب المشروع من مكامن الفوسفات ومن خط السكك الحديدية وسيتم - إن شاء الله - إنجاز ثلاث وحدات لإنتاج حامض الفوسفات بطاقة 1.5 مليون طن سنويا التي تسمح لنا بإنجاز ثلاث وحدات أخرى بطاقة 03 ملايين طن سنويا لإنتاج الأسمدة الأساسية الفوسفاتية (DAP)، أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد نور الدين ديب، هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد نور الدين ديب: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا معالي الوزير، في الحقيقة هناك تعقيب.

سيدي رئيس الجلسة،
معالي الوزير،

إن طريقة تسيير مجمع (FERPHOS) بجبل العنق بولاية تبسة والوضعية التي وصل إليها جعلتنا نتساءل بكثير من الحيرة، هل هذا المجمع ملك عمومي أي ملكية عمومية أو ملكية خاصة؟ أطلق فيه العنان للمسؤولين القائمين على تسيير هذا المجمع والذين يتوجهون به شيئا فشيئا من الضعف إلى التدهور فالغرق في المستقبل الذي سوف لن يكون بعيدا، إن لم تسرع الوزارة الوصية لتدارك الأخطاء والتجاوزات المرتكبة والتي نسردها وهي حقائق حسب الميادين، ففي ميدان تسيير الموارد البشرية ومتابعة مسارها المهني، فلقد تعمد القائمون على تسيير هذا المجمع الإساءة إلى الكثير من الإطارات ودفعهم إلى الانزواء أو الاستقالة، نتيجة اعتماد معيار الموالاة والمحاباة، أيعقل أن يتم تعيين كاتبة راقنة، في منصب إطار سامي وأشخاص لا مستوى لهم ولا شهادة لهم كإطارات سامية وهذا على حساب

أما فيما يتعلق باللجوء إلى عقود الخدمات من أجل أشغال الاستغلال، فقد اضطر مسيرو المؤسسة إلى هذا الإجراء لتفادي توقف استغلال المحجرة، وقد تم إبرام هذه الصفقة عن طريق مناقصة دولية التي انتهت إلى منح المناقصة لشركة تركية؛ مع العلم أن بداية الأشغال كانت في سنة 2008 لتنتهي في أفريل 2010.

أما بخصوص استعمال العتاد المسمى (SNIDER) فقد تم شراؤه سنة 2007 بغرض استعماله لاستغلال محجرة بلاد الهدبة الواقعة بمنطقة بئر العاتر، غير أن هذه المحجرة لم يشرع في استغلالها ولذلك تم تصحيح هذه الوضعية بتوجيه هذه الآلة من أجل استعمالها لاستغلال الطبقات الفوسفاتية لمنجم تبسة.

سيدي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة
الأفاضل،

إن نقل الفوسفات عبر الطرقات مكلف لهذا، فهو يعتبر حلا مؤقتا لمنح شبكة السكك الحديدية الوقت من أجل رفع قدراتها في مجال نقل المواد المنجمية؛ وعليه ونظرا لضعف قدرات النقل بالسكك الحديدية، لجأت الشركة خلال سنتي 2006 و 2007 إلى شراء 60 شاحنة كبيرة لنقل كمية معتبرة من الفوسفات من جبل العنق إلى ميناء عنابة.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أؤكد أمام مجلسكم الموقر بأن قطاع المناجم يعرف إصلاحات عميقة، حيث تم رسميا في 09 ماي 2011 إنشاء مجمع مناجم الجزائر المسمى "منال" الذي سيساهم بدون شك في إعطاء دفعة قوية لنشاطات قطاع المناجم، كما أن تطور صناعة الفوسفات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التحول الكيميائي لهذه المادة وتثمين الموارد الطبيعية؛ وبهذا الخصوص يسعدني أن أخبركم بأن قطاع الطاقة والمناجم حدد مع السلطات المحلية ومع وزارة موارد المياه مكان إقامة القطب الصناعي الجديد للأسمدة الفوسفاتية لتوفر الظروف

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد نور الدين ديب، الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة وشكرا للسيد العضو المحترم.

أولا، أريد أن أطلب منه إعطاءنا جميع المعلومات التي قدمها إضافة إلى معلومات أخرى لدراساتها حتى تتمكن من تصحيحها.

ثانيا، كثير من المؤسسات في قطاع المناجم تتلقى صعوبات كثيرة وليس فقط (FERPHOS)، كوننا مجمع منال لدراسة هذا الوضع مؤسسة، مؤسسة حتى نصح الأمور ونعطي دفعا جديدا وقويا لهذا القطاع.

ثالثا، الوزارة مجندة لتشتغل مع هذا المجمع وجميع المؤسسات، حتى تتمكن من تصحيح الأمور ونحن هنا للمساعدة، مرة أخرى أطلب منكم إعطاءنا جميع المعلومات التي تفضلتم بها، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد لزهاري بوزيد لطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد لزهاري بوزيد: بسم الله.

السيد رئيس الجلسة،

السيد وزير الموارد المائية، ممثل الحكومة، للإجابة على هذا السؤال،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم.

سيادة رئيس الجلسة،

نحن نعرف أن الجزائر تعيش في منطقة بالعالم أين يوجد شح وقلة كبيرة في الموارد المائية ونعرف أن الجزائر العاصمة في 2003 كانت على أبواب العطش، فاتخذ برنامج استعجالي لحفر

حاملتي الشهادات العلمية العليا والخبرة الطويلة؟ وبالرغم من قرارات فخامة رئيس الجمهورية وخاصة المتعلقة بالإحالة على التقاعد ممن وصلوا إلى سن التقاعد، فإن أغلب المسؤولين القائمين على هذا المجمع تجاوزوا سن التقاعد بكثير ومنهم من تم تعيينه حديثا بعد أن بلغ سن 70 سنة والجميع مسؤول بالنيابة، يعني جميع الإطارات التي تسيّر مجمع (FERPHOS) تتولى مؤقتا وهذا للمحافظة على تماسك وترابط العصب.

أما بخصوص تسيير الوسائل العامة المتمثلة في آلات الحفر والاستخراج ووسائل النقل والتي كلفت عملية اقتنائها عشرات المليارات بالدينار الجزائري وكذلك عدة ملايين من الأورو، تركت منذ مدة مركونة في العراء وعرضة للتلف ومنها ما تعطل ولم يتم إصلاحها نتيجة اللامبالاة، حيث إن المجمع لم يصل حتى إلى تغطية تكلفة هذا العتاد لعدم استعماله للإنتاج، وهذه الخسائر تكبدها المجمع دون أن يحرك مسؤولو المجمع أي ساكن، بل عملوا على تعطيل مخطط تطوير المجمع الذي كان معمولا به سابقا.

سيدي رئيس الجلسة،

معالي الوزير،

إن كل هذا التدهور الذي تعرض له مجمع (FERPHOS) لم يحرك ولم يوقظ روح المسؤولية ولا حتى الوطنية في نفوس القائمين على تسيير هذا المجمع، الشيء الذي دفع العمال وبعض الإطارات النزيفة إلى أن يثوروا ضد المجموعة المسيرة ويشنوا إضرابا منذ 27 أفريل إلى يومنا هذا، فتوقفت عملية تصدير المنتج والتي سوف تكلف ميزانية الدولة أو ميزانية المجمع عشرات الآلاف من الأورو وكذلك فقدان مصداقية تعاملات هذا المجمع في السوق العالمية، لذلك فأمام هذه الوضعية المزرية لمجمع (FERPHOS) فإن تدخل الوزارة الوصية لتصحيح هذا الوضع أصبح أكثر من ضروري، أشكركم سيدي رئيس الجلسة، أشكر معالي الوزير والسلام عليكم.

النسبة المئوية 93% وبحصة يومية من المياه لكل مواطن بمعدل وطني يقدر بـ 168 لترا. تمكنت بلادنا منذ سنوات من بلوغ أهداف الألفية للتنمية البشرية المحددة من طرف منظمة الأمم المتحدة في مجال تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب، وتعتمد منظومة التوزيع تلك أساسا على الشبكة الوطنية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب التي عرفت تطورا كبيرا في ظرف لا يتعدى عشر سنوات، فبعد أن كان ذلك الطول يبلغ 50.000 كلم على مستوى الوطن في سنة 2000، فهو يقدر اليوم بما لا يقل عن 90.000 كلم عبر كامل التراب الوطني، تقريبا ضاعفنا الخططين ومن أجل الحفاظ على هذا المكسب الوطني، باشر قطاع الموارد المائية تنفيذ برنامج وطني للتأهيل وصيانة الشبكة الوطنية لتوزيع المياه الصالحة للشرب، يتركز على العمليات التالية، سأسرد عليكم خمس عمليات.

- 1- الانتهاء من أشغال إعادة تأهيل أنظمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب في بعض المدن الكبرى كالجائر العاصمة، عنابة وهران.
- 2- أشغال عصرنة وتوسيع لشبكة التوزيع في عدة مدن من البلاد بعنوان البرنامج الخماسي السابق.
- 3- دراسة لإعداد تأهيل الشبكة في 44 مدينة تم لحد الآن انتهاء وانطلاق الأشغال في 17 مدينة كبرى منها بعنوان البرنامج التنموي لسنتي 2010 - 2011 على أن يتم استكمال كامل البرنامج في حدود سنتي 2015 - 2016 إن شاء الله.
- 4- تكييف تواجد فريق التدخل على المستوى الوطني والتدعيم بإمكانيات حديثة قصد التجديد والتحديث السريع لمواقع التسربات وإصلاحها.
- 5- تحسين مستوى الخدمات العمومية للمياه لفائدة الزبائن بإنشاء وكالة تجارية جديدة كاملة التجهيز وتشغيل المراكز الهاتفية العملياتية أو ما يسمى بـ (CATO)، وكذا تعميم تركيب العدادات للتخلص التدريجي من الفاتورة الجرافية التي تتسبب حقيقة في الانزلاقات وظاهرة الربط

الآبار... إلخ، لكن منذ ذلك الحين تطورت الأمور وأصبحت الجزائر العاصمة اليوم وكثير من المدن الجزائرية محاطة بسدود وربط سدود... إلخ، بمعنى أننا الآن في راحة من هذه الناحية والمنجزات كبيرة في هذا القطاع.

لكن سؤالي، مع كل هذه المنجزات يبقى مشكل تسرب المياه من الهواجس الكبرى، لهذا نحن نريد أن نعرف من السيد الوزير إلى أين وصلت عملية عصرنة شبكة القنوات؟ وهل تم فعلا من الناحية الإحصائية التقليل من تسرب المياه؟ والسؤال الأخير، في آفاق برنامج 2010 - 2014 لا شك أن هناك تخصيصات كبرى، فهل سوف يكون هناك أيضا عملية للزيادة في التقليل من التسربات المائية للحفاظ على هذا المورد الثمين الذي يجب أن نعمل دائما للحفاظ عليه؟ لأن بلدنا كما قلت سابقا في وضعية صعبة فيما يخص هذه المادة وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد، والكلمة للسيد وزير الموارد المائية، لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي رئيس الجلسة، معذرة، قبل كل شيء لدي مشكل في الصوت لأنني أعاني من الزكام. بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ ردا على السؤال الشفوي الذي تفضلتم به - السيد العضو المحترم - والذي طرحتم من خلاله جملة من التساؤلات المتعلقة بالشبكة العمومية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب، وما اتخذته قطاع الموارد المائية من إجراءات للرفع من مردوديتها؛ يشرفني أن أنهي إلى علمكم ما يلي من العناصر: يعتبر تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب قسما جوهريا وأساسيا في مهام قطاع الموارد المائية، وقد بذلت الدولة خلال العشرية الماضية جهدا كبيرا قصد رفع المؤشرات التنموية في هذا المجال وكمثال، بالنسبة لربط المواطنين، بلغت

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد لزهاري بوزيد هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ أشكر السيد الوزير على الإجابة الوافية وعلى الجهود المبذولة في هذا القطاع، أريد فقط توضيحا فعندما يتكلم عن نسبة الربط بـ 93% ويقول سوف نصل بعد المخطط الخماسي الثاني إلى 98% أهذا الربط يغطي الريف أيضا أم هو خاص بالمدن فقط؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد لزهاري بوزيد والكلمة مجددا للسيد الوزير إن أراد أخذها، فليفضل.

السيد الوزير: شكرا للسيد لزهاري، هذه مقاييس دولية معمول بها، الربط يكون على مستوى الريف والمدن لأن في المدن يتجاوز هذا المعدل، أعطيك مثالا: سأتكلم عن المعدل الوطني حاليا بالنسبة لتزويد المواطنين، فكل مواطن يستفيد من 168 لترا وفي المستقبل القريب سيستفيد من 175 لترا وإن شاء الله في 2025 سوف يستفيد كل مواطن من 186 لترا، لكن كمعدل وطني كل مواطن عنده 300 لتر حتى 400 لتر يوميا، هذا بصفة عامة جوابي على التعقيب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لكم السيد الوزير، نبقى دائما مع قطاع الموارد المائية والكلمة للسيد قادة بن عودة لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد قادة بن عودة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس الجلسة،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

غير الشرعي وهذا كذلك يشارك في التسرب الكبير للمياه.

وبعون الله أصبحت نتائج مختلف تلك العمليات والمشاريع ملموسة على أرض الواقع، خاصة فيما يتعلق بالتسربات التي تمكنا من تقليصها أو تقليص نسبتها إلى حدود - كمعدل وطني - 20% بعدما كانت 40% أو 50%، وبالمقارنة تبرز 15% كتسربات وهي تقريبا مقبولة دوليا، وذلك ما وفر كميات معتبرة من المياه سمحت برفع الحصة اليومية لكل مواطن بزيادة الفترة الزمنية للتزويد بمياه للشرب وتعميم التزويد اليومي إلى أكثر من 70% من بلديات الوطن التي تتوفر اليوم على التوزيع يوميا. كما أن قطاع الموارد المائية عازم على مواصلة جهوده في هذا المجال وذلك بفضل ما وضع تحت تصرف البرنامج الخماسي 2010-2014 من إمكانيات والتي ستسمح بتحقيق الأهداف الآتية:

1- رصد رفع نسبة الربط بالشبكة العمومية للماء الشروب إلى 98% والوصول بإجمالي طول إلى 105.000 كلم بالنسبة للشبكة الوطنية لتوزيع المياه.

2- رفع قدرات الإنتاج السنوي للمياه الشروب المقدرة حاليا بـ 2 ملايين و 75 مليون متر مكعب إلى 3 ملايين و 600 مليون متر مكعب.

3- الزيادة في الحصة اليومية لكل مواطن إلى 175 لترا بالنسبة لـ 2015 إن شاء الله، وتوزيعها يوميا تقريبا على 80% بالنسبة لـ 1541 بلدية عبر الجمهورية.

4- تحسين المردود التقني والتجاري للشبكة ومطابقتها مع المعايير والمقاييس الدولية.

5- وأخيرا، رفع مستوى التحكم في هياكل ومنشآت تزويد المياه الشروب عن طريق تعميم استعمال أدوات تقنية عصرية كأظمة الإعلام الجغرافي المسمى (SIG)؛ والتسيير عن بعد للشبكة، أعطيك مثالا، تزويد المياه للجزائر العاصمة حاليا متابع عن طريق الساتل وقوقل، أتمنى - إن شاء الله - أنني كنت في مستوى ظنك وشكرا.

بين مديرية الري لولاية تيارت وشركة ألمانية مع كوسيدار متخصصة بعنوان البرنامج القطاعي اللامركزي، حيث تضمنت الصفقة - إضافة إلى أشغال البناء والتجهيز - فترة التسيير والاستغلال من طرف الشركة المذكورة الألمانية ليندي "تقدر بسنة واحدة وقد قامت مديرية الري لولاية تيارت في 17 ديسمبر 2007 بإعلان الاستلام المؤقت لهذه المنشأة مصحوبا بتحفظات يتوجب على الشركة المكلفة بالإنتاج رفعها قبل الإعلان عن الاستلام النهائي، وهذا شيء مفروغ منه وقانوني.

وتتعلق تلك التحفظات بعناصر تقنية للمشروع تخص المواصفات الفيزيائية والكيميائية من المياه المنتجة من المحطة بعد التصفية، لا ننسى أن تصفية هذه المياه تستعمل مباشرة للفلاحة فاشتربنا أن تكون المياه في المستوى المطلوب، ومن المفيد كذلك التأكيد في هذا الصدد أن محطة التطهير بتيارت مستغلة منذ تاريخ جوان 2008 وأن الخلاف القائم حاليا بين أطراف هذه الصفقة ينحصر في تحديد تواريخ بداية ونهاية سنة التسيير، فالمشكل تقني فقط واستغلال الملزم بالشريك المنجز طبقا لبنود العقد المبرم مع مديرية الري بولاية تيارت، ويحظى هذا الملف بمتابعة دقيقة من طرف قطاع الموارد المائية الذي يضع لمعالجته أولويتين هما:

1- إستمرار الخدمة العمومية للتطهير لمدينة تيارت وعدم توقف تلك المحطة المنجزة بإمكانيات مادية معتبرة، وفي هذا الصدد فيه مشكل مع الشركة الأجنبية ولكن المحطة لم تتوقف وأكثر من هذا، ففي الأسابيع القليلة المقبلة سيتكفل الديوان الوطني للتطهير بالتسيير المباشر لهذه المحطة.

2- صحيح، من جهة لكي نحافظ على استعمال هذه المحطة ولكن من جهة أخرى لا بد أن نحافظ على المصالح المادية والمعنوية للدولة الجزائرية في هذا النزاع وعدم تحميل الخزينة العمومية أي عبء إضافي من جرائها.

أتمنى أنني أعطيتك كل الأجوبة حول هذه القضية وشكرا.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني أن أتوجه إلى السيد وزير الموارد المائية بالسؤال الشفوي التالي:

بمناسبة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في شهر ديسمبر 2010، طرحت انشغالا على السيد الوزير الأول فيما يخص وضعية محطة التطهير لمدينة تيارت، وفي هذا الخصوص أوضح أن الاستلام الفعلي للمحطة تم في شهر أوت 2008 وأن تشغيلها الفعلي سيتم مع مطلع سنة 2011 وفي هذا الإطار تلاحظون معنا - السيد الوزير - أن مدة ثلاث سنوات لم تكف للتشغيل الكلي لهذه المحطة، لهذا ما هي نوعية التحفظات التي قدمتها مديرية الري لتيارت حول المشروع والتي لم يتم رفعها بعد ثلاث سنوات؟ وهل ترتب عن هذا التأخير أعباء مالية إضافية على تكلفة المشروع؟ تقبلوا مني - السيد الوزير - فائق عبارات التقدير والاحترام؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد قادة بن عودة والكلمة مجددا للسيد وزير الموارد المائية لينتقدم بالجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد العضو المحترم، السيدات والسادة الأفاضل،

بودي أن أرد على السؤال الذي تفضل به أخي وصديقي العضو المحترم والذي طرح من خلاله قضية محطة تطهير المياه المستعملة في تيارت.

حقيقة، لقد تم إنجاز محطة تطهير المياه المستعملة بتيارت البالغ طاقتها 85000 متر مكعب يوميا، تعادل عدد السكان على أساس عقد مبرم

فإنه بالمقابل تبقى الفرحة نوعا ما مؤجلة، خاصة أن المرافق الخدماتية المختلفة التابعة له لم تنجز بعد؛ وإن أجزاء مهمة من الطريق لاتزال قيد الإنجاز، خاصة في شطره المنطلق من العاصمة إلى شرق البلاد وفي هذا الإطار، أسأل معاليكم ما يلي:

إلى أين وصلت الإجراءات فيما يتعلق بالمرافق الخدماتية المختلفة التابعة للطريق للسيار؟ وما هي الآجال المحددة والمحتملة لاستلامها؟ متى تدخل عملية استعمال الطريق في تسديد المستحقات؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال بلخير والكلمة الآن للسيد وزير الأشغال العمومية للرد على السؤال الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الفاضل الكريم، رئيس جلسة هذا المجلس الموقر،

السيدات والسادة الأفاضل، أعضاء هذا المجلس الموقر،

أصحاب المعالي،

أخواتي، إخواني،

زملائي،

السلام عليكم.

أشكر السيد كمال بلخير على هذا السؤال المهم جدا والذي يرفع اهتمامات وانشغالات هي في تقديرنا فعلا محل اهتمامنا، ونشكر كذلك على طرح السؤال في إطار الآفاق المستقبلية لهذا المشروع ومن خلاله مستقبل الجزائر الذي يكون - بإذن الله - زاهرا في إطار التنمية الوطنية التي يقودها فخامة رئيس الجمهورية.

أولا، فيما يخص المشروع كمشروع، أذكر ببعض المعطيات:

الطريق السيار طوله الإجمالي 1720 كلم به 16

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد قادة بن عودة هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد قادة بن عودة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ في الحقيقة إن أهمية هذا الإنجاز يلعب دورا كبيرا على المستوى الفلاحي وسقي الأراضي وسابقا في السنة الفارطة كانت النتائج جد إيجابية ونشكر السيد الوزير على الإجراءات المتخذة وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: أظن أن الاقتناع حاصل، السيد الوزير لا يريد أخذ الكلمة فشكرا؛ ونمر الآن إلى قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد كمال بلخير لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد كمال بلخير: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي، أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي إلى السيد المحترم، وزير الأشغال العمومية.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين

68 و 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ

في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس

الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا

العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني

أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي

نصه:

لقد قامت الدولة حقيقة بإنجاز مشروع القرن

والمتمثل في الطريق السيار شرق - غرب وهو

الإنجاز الذي يشهد له على المجهودات الجبارة

التي ما فتئت الدولة والقطاع يبذلانها في هذا

المجال، وإن كان يمكن القول إن كل شرائح

المجتمع فرحت بإحدى أهم المكتسبات الوطنية،

تتصل بزميلي وزير الطاقة والمناجم، لأن "نفطال" تابعة لقطاعه - وزارة الطاقة والمناجم - لإفادتك فيما يخص تفاصيل الإنجاز وغيرها، أو تلقي المعطيات من نفطال ذاتها، لكن لاحظ، لا نرى مانعا في أن نعطيك بعض المعطيات التي قدمتها "نفطال" للجزائرية للطرق السريعة" في هذا الشأن.

بداية فيما يخص الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بالنسبة لمحطات الخدمات:

أولا، إنجاز خمس محطات استعجالية اليوم مجهزة مؤقتا وهي في الخدمة وسارية المفعول.

كذلك برمجت الحكومة في إطار 42 محطة خدمات، 14 محطة خدمات ومنحت لها الأولوية، وهذه الأخيرة تكفلت بإنجازها نفطال وهي في الميدان وجلبها (14 محطة) سينتهي إنجازها - حسب التقرير الذي أعدته "نفطال" لحد الآن وحسب المخطط الذي وضعته الحكومة - خلال صيف 2011 هذا بإذن الله، أما فيما يخص 14 محطة ذات الأولوية، أما ما تبقى أي 28 محطة أخرى سنشرع في إنجازها فيما بعد، علما أن جزءا منها قد انطلق أي حوالي 8 محطات من 28 (خارج محطات الأولوية) أدرج والباقي يدخل في إطار عملية تحضير المواقع لاحتضان هذه المحطات.

إضافة إلى محطات الخدمات، هناك ما يسمى - وكنت قد أشرت إليها السيد كمال - في الشطر الثاني من سؤالكم - بعملية التسديد، في هذا الصدد برمجت 55 محطة تسديد أو محطات الدفع و76 محطة للراحة و22 محطة للصيانة ولمرافقة أجزاء الطريق الذي فتح، تم كذلك في الإطار الاستعجالي تعيين 16 موقعا تتمركز فيه دوريات الدرك الوطني خاصة بتأمين الطريق السيار وفرق للحماية المدنية، وبعض الأعوان التابعين للجزائرية للطرق السريعة من أجل الصيانة، وقد تم اختيار شركة عمومية للبناء الجاهز لكي تقوم بالإنجاز في الـ 16 موقعا وفي ظرف قصير جدا محدد بـ 5 أشهر - إن شاء الله - لإنهاء أشغالها وهذا كذلك يدرج ضمن ما اتخذته الحكومة من قرار.

نفقا و3000 جسر ويمر في بعض المناطق بتضاريس التحدي، أكثر من 75% من طول الطريق البالغ 1720 كلم يمر بتضاريس التحدي، وأنتم تعرفون هذه التضاريس.

فيما يخص الإنجاز، تم لحد الآن - والحمد لله - إنجاز الشطر الغربي والوسط وجزء هام من الشرق الجزائري، فما أنجز اليوم يقدر بـ 93% من 1720 كلم علما أن هذه النسبة (93%) تم إنجازها قبل الآجال المحددة؛ ولحد الآن لازالت الآجال المحددة التعاقدية لم تنته بعد! هذه كملاحظة.

ثانيا، فيما يخص مقطع الشرق، فعلا كنت خلال هذا الأسبوع في يوم الثلاثاء بقسنطينة وقبله بأسبوع كنت في عناية لمعاينة الأشغال ورفع هذه الاهتمامات، الحمد لله أستطيع القول إن زيارتنا أعطت من خلال المعاينة معطيات محفزة ومشجعة، يمكنني القول اليوم إن جل التحديات والصعاب التي تخص الطريق، لم يبق منها سوى 7% وهي موجودة في المقطع الشرقي، الحمد لله تم تجاوزها، رفع التحديات كان كبيرا جدا وما بقي إلا القليل، حيث سيبقى تحت العناية والمتابعة اليومية في الميدان - إن شاء الله - حتى تنجز جميع الأمور في الآجال المحددة، هذا الأمر الأول.

فيما يخص محطات الخدمات التي تفضل بها السيد كمال.

أولا، كل محطات الخدمات البالغ عددها 42 محطة تم إسنادها - من طرف الحكومة وباقتراح من وزارة الأشغال العمومية - إلى الشركة العمومية "نفطال" لكي تنجز محطات الخدمات علما أنها ليست محطات بنزين أو خدمات، إنما كل محطة خدمات، عبارة عن مجمع متعدد الخدمات أو عبارة عن مدينة صغيرة، فكل محطة خدمات تصل إلى 20 هكتارا، فتم إسناد مهمة إنجاز 42 محطة خدمات إلى نفطال في إطار التنسيق مع القطاعات المعنية ومع عدة مجالس وزارية مشتركة.

وإن برنامج إنجاز 42 محطة من طرف "نفطال" هو ساري المفعول وللمزيد من التفاصيل فيما يخص محطات الخدمات يمكنك الأخ الفاضل أن

الأمر، علما أن الملف تناولته الحكومة وهو موضوع لديها.

شكرا للأخ الفاضل وبارك الله فيك على هذا السؤال وعلى الاهتمام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد كمال بلخير هل يريد تعقيبا على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد كمال بلخير: سيدي رئيس الجلسة، معالي الوزير،

نشكركم على الأجوبة الوافية، غير أننا نطالب بإسراع الوتيرة فيما يخص شطر الأخضرية - الدار البيضاء ما دام أن الشرح سيستغرق وقتا أطول، فالمواطنون في قسنطينة أو عندما يصلون إلى قسنطينة يزداد المشكل تفاقما باتجاه الأخضرية؛ نحن على علم بأن إنجاز الطريق سيستغرق وقتا أطول حتى يستفيد منه القاطنون في عنابة والطارف ولكننا نطالب - على الأقل - بالإسراع في شطر الأخضرية، البويرة والدار البيضاء وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال بلخير والكلمة مجددا لكم السيد الوزير للرد على هذا التعقيب، تفضل.

السيد الوزير: شكرا للأخ الفاضل، بطبيعة الحال قلت إن ما تبقى من المشروع هو 7% من الطريق السيارة وهو محل معاينة واهتمام يومي إن لم أقل في كل ساعة وفي كل دقيقة؛ هناك متابعة ملزمة، نحن نتفهم جيدا الضغط والاهتمام وأهمية الموضوع، كان بودنا أن يفتح اليوم لكن - كما تعلمون - لازلنا في إطار الأجل التعاقدية، هذا من جهة، فلا يمكن أن نخرج عن هذا الإطار ومن جهة أخرى، تيقنوا أن الطريق السيارة الذي يبلغ طوله 1720 كلم انطلقت الأشغال به ميدانيا في 2007 وللعلم فإن منطقة الأخضرية وجبال "بوزقزة"

فيما يخص محطات الخدمات الأخرى، 55 محطة للدفع و 22 محطة للصيانة، ماذا تشتمل محطات الصيانة؟ تضم فرقة للدرك الوطني خاصة بالطريق السيارة وفرقة للحماية المدنية والإدارة التابعة للجزائرية للطرق السريعة التي تستغل وتسير وتقوم بصيانة الطريق السيارة، إذن 22 محطة للصيانة زائد 55 محطة للدفع هي موجودة اليوم والمواقع تم تعيينها، كما تمت عملية تعويض الملكية، إضافة إلى رفع كل العراقيل فيما يخص الكهرباء والغاز في هذه المناطق وهي مهياة الآن، أما دفتر الشروط من أجل القيام بمناقصات لبناء هذه المحطات، فهو على مستوى لجنة الصفقات العمومية من أجل التأشيرة النهائية وخلال الأيام المقبلة - إن شاء الله - ستتم التأشيرة على دفتر الشروط والقيام ببناء محطات الدفع ومحطات الصيانة، هذا فيما يخص بعض الآجال وبعض الأرقام.

فيما يخص سؤالكم الثاني، متى تتم عملية التسديد؟ عملية التسديد وسعر التسديد كلها - كما تعلمون - من قرارات الدولة الجزائرية ويتم اتخاذها من طرف الحكومة لما تستوفي كل الشروط المواتية ويدرس الملف كما ينبغي.

قدم الملف للحكومة وتمت دراسته على مستوى الحكومة ولما تقرر الحكومة مباشرته سنشرع في الإنجاز.

إذن بشكل مختصر فإن 42 محطة خدمات على ضفة الطريق هي اليوم على مستوى نفضال وهذه الأخيرة قدمت برنامجها مفصلا حول 14 محطة التي منحتها الحكومة الأولوية، بحيث ستنجز خلال هذا الصيف والأشغال جارية في الميدان. فيما يخص بقية المحطات التي لم تعط لها أولوية أو البعد الاستعجالي الآن وهي 28 محطة ستنجز خلال سنة 2012.

فيما يخص 55 محطة للدفع و 22 محطة للصيانة، فإن دفتر الشروط الخاص بها على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية حتى تتم المناقصة إن شاء الله، أما متى الدفع وكم قيمة الدفع؟ فهذا ملف يخص الحكومة ولما تقرر فيه الحكومة ستنتقل

و"الزبربر" - أوضح لمن لم يزر المنطقة لأن الأخ الفاضل يعرفها جيدا - فتلك المنطقة مع منطقة سكيكدة وقسنطينة وجزء من منطقة الطارف من أصعب المناطق من حيث التضاريس على مستوى التراب الوطني سواء فيما يخص التعقيدات الجيولوجية وهذه هي الطبيعة - الله غالب - منحنا الله طبيعة معينة، إذن هناك تحديات، لكن الحمد لله قلت جل التحديات تم تخطيها، أما التعقيدات والتحديات الموجودة في مقطع الأخرية على مستوى بوزقزة أو في مقطع جبل الوحش بقسنطينة أو جبل الكنتور بسكيكدة وقسنطينة أقول الحمد لله رب العالمين، ما كنت أتصور اليوم أن نتخطى التعقيدات الموجودة رغم كل الإجراءات والتدعيمات المقدمة وننتهي من عملية حفر الأنفاق في بوزقزة؛ وما كنت أتصور أنه خلال الأسبوع الفارط ننهي حفر نفق هام جدا على مستوى جبل الوحش بقسنطينة؛ وهذا دليل على أن مجهودات جبارة بذلت وتحديات كبيرة رفعت لكن بطبيعة الحال الاهتمام واجب وأنت - بارك الله فيك - قد بلغت الاهتمام، هناك متابعة يومية للمشروع وكل الأمور ستتم - بإذن الله - في الآجال المحددة و"نفعال" تقوم بواجبها وهي تحت رقابة ومتابعة يومية من أجل الانتهاء من كل محطات الخدمات في الآجال المحددة بإذن الله وستتم الأمور في أقرب الآجال وسيفرح كل الجزائريين والجزائريات بالمشروع المفخرة بإذن الله، وبارك الله فيك.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقي دائما مع قطاع الأشغال العمومية والكلمة للسيد إبراهيم بولحية لطرح سؤاله الشفوي نيابة عن زميله السيد لزاهري بوزيد، فليفضل مشكورا.

السيد إبراهيم بولحية (نيابة عن السيد لزاهري بوزيد): بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السادة أعضاء الحكومة،

السيد وزير الأشغال العمومية،
بودي أن أطرح هذا السؤال الشفوي نيابة عن زميلي الدكتور لزاهري بوزيد.
السيد الوزير،
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم نص السؤال الشفوي التالي:
إنعقدت أخيرا بالجزائر في نهاية أفريل 2011 الدورة 54 للجنة الاتصال الخاصة بالطريق العابر للصحراء وسؤالي السيد الوزير هو الآتي:
- ما هي أهم مواصفات هذا الطريق؟
- ما هي نسبة تقدم أشغال إنجاز المشروع في الجزائر وأيضا في باقي الدول التي يمر بها المشروع؟
- ما هي ترتيبات تمويل المشروع؟
- متى تتوقعون التسليم النهائي لهذا المشروع؟
تقبلوا مني فائق الامتنان وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم بولحية، والكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية ليتقدم بالجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.
مرة أخرى أشكر الأخ الفاضل السيد لزاهري على طرحه السؤال، كما أشكر الأخ إبراهيم كذلك على تقديمه هذا السؤال المهم جدا والحيوي وعلى إعطاء الأهمية لهذا الملف الهام جدا، نظرا لبعده الاستراتيجي والتنموي والأمني وبعده - فعلا - فيما يخص استقرار وتنمية ورخاء عدة دول.
إن مشروع الطريق العابر للصحراء هو - كما تعلمون - محل اهتمام ست دول إفريقية بصفة مباشرة وهي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، نيجيريا وتشاد ويهم كل إفريقيا بصفة غير مباشرة سواء

الإجمالي 9.000 كلم ما بين الجزائر، تونس، مالي، تشاد، النيجر، نيجيريا منه 7.200 كلم معبدة الآن في هاته الست دول.

ما هي نوعية ومواصفات الطريق؟ هو طريق وطني بمواصفات الطرق الوطنية، فيما بعد أتكلم بالتفصيل عن الجزائر، ما هي حصة الجزائر من 9.000 كلم؟ حصة الجزائر هي 3.400 كلم فهذا المقطع يهم الجزائر لأنه في التراب الوطني ومن 3.400 كلم تم تعبيد 3.005 كلم، أضيف في هذا الإطار، أنه في مشروع 9.000 كلم حددت الدول المهمة بهذا المشروع - في إطار برنامجّ النيباد الذي يقوده فخامة رئيس الجمهورية مع الرؤساء المنخرطين في مشروعّ النيبادّ الأولوية في هذه الـ 9.000 كلم للمحور الرئيسي وهو الجزائر- لاغوسّ فهذا الطريق الذي يربط ست دول أعطيت فيه الأولوية لمحور الجزائر لاغوس أي الجزائر، النيجر، نيجيريا فهو خط واحد وأعطيت له الأولوية في إطار اجتماع الدول، لماذا؟ لأن هذا المحور يأتي على خط واحد مباشر، ولما ينتهي هذا المحور تأتي الفروع الأخرى في تشاد ومالي ودول أخرى. في إطار هذا المحور الرئيسي الذي أعطيت له الأولوية من الجزائر إلى لاغوس أي من الجزائر إلى النيجر إلى لاغوس بنيجيريا، فالجزائر أنجزت كل مقاطع الطريق التابعة للتراب الوطني وقد تم إنجاز المقطع من الجزائر العاصمة إلى حدودنا مع النيجر وبالتالي فالطريق أصبح كاملا وتم تعبيده؛ وخلال هذه السنة لقد دشّن فخامة رئيس الجمهورية - كما تابعتم - آخر مقطع في التراب الوطني أثناء زيارته لولاية تمنراست ويربط من تمنراست إلى عين قزام ومنها إلى حدودنا مع النيجر ويبلغ طوله 420 كلم، وبالتالي فالمحور الرئيسي لهذا الطريق انتهى إنجازها؛ وفي الجزائر لم دائما، ما هي المناطق أو الأماكن التي لاتزال لم تنته بها الأشغال في إطار كل هذا المشروع؟ لقد قلت من 9.000 كلم تم تعبيد 7.200 كلم، لكن ما هي الأماكن التي لم يتم تعبيدها بعد؟ هو مقطع من نجامينا بتشاد إلى الحدود التشادية النيجيرية

في إطار الحركية الاقتصادية أو تنقل البضائع أو تنقل الأشخاص.

مثلا فيما يخص البضائع العابرة اليوم من أوروبا إلى عمق إفريقيا، فهي تمر عن طريق البحر الأبيض المتوسط ثم المحيط حتى تتمكن من الدخول إلى عمق إفريقيا، أو من البحر الأبيض المتوسط، فتمر عبر البحر الأحمر والمحيط حتى تدخل إلى عمق إفريقيا، فالיום ندخل قلب إفريقيا من خلال الطرق البحرية ويستغرق نقل البضائع إليها أربعة أو خمسة أو ستة أشهر.

أما الطريق العابر للصحراء من موانئ الجزائر إلى نيجيريا، النيجر، تشاد وعمق إفريقيا أو قلب إفريقيا فإنه سيقبل مستقبلا مدة نقل البضائع إلى أسبوع أو عشرة أيام عوض أربعة أو خمسة أو ستة أشهر، هذا وفيما يخص البعد الاقتصادي والتجاري وفيما يخص تنقل البضائع.

ضف إلى ذلك - كما تعلمون - فإن الطريق كمحور له بعد أمني فهو يؤمن المناطق؛ وثانيا في إطار التبادل بين الدول فهو يؤطر حركة المرور، يعني لما يستكمل الطريق ويكون معبدا في كل الدول، فإن كل من يسير خارج الطريق المعبد فهو خارج الإطار المحدد وبالتالي ستكون هناك سهولة أكبر لمراقبة حركة الأشخاص والبضائع ويسهل على كل المناطق حماية حدودها وكذا التحكم في التدفق والحركية على مستوى حدود كل بلد.

إذن فالمشروع هام جدا واستراتيجي، ونظرا لأهميته الكبرى سيرافقه أنبوب الغاز الطبيعي حتى يكون للطريق بعد تنموي من ناحية الطاقة ويتجلى ذلك من خلال العمل والمجهودات الكبيرة التي يبذلها زميلي السيد موسى فيما يخص الألياف البصرية التي ترافق هذا المشروع؛ تعرفون اليوم خاصة أهمية ومنافع الألياف البصرية في البعد الاقتصادي والتأميني والمحافظة والتحكم في مناطق شاسعة وخاصة حدودية؛ وزميلي السيد موسى وزير البريد والاتصال يمكنه أن يعطيكم المزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

هذا المشروع قلت يهم ست دول، طوله

إلى "أرليت" في النيجر، هذا ما يهمنى الآن، أو هو محل اهتمامنا؛ ولذلك ففي اللقاء الأخير ركزنا على ذلك، وفي هذا الإطار، أولاً، قامت الجزائر من خلال مكتب دراسات وطني بتمويل وإنجاز الدراسات لمقطع السمكة - أرليت ثم قدمنا الدراسة لدولة النيجر.

ثانياً، قامت الجزائر بمجهودات من خلال لقاءاتها في النيجر، فقامت شخصياً بتمثيل الجزائر سنة 2009 لإيداع الملف في النيجر بحيث اتصلت الجزائر بالممولين، خاصة البنك الإفريقي والبنك الإسلامي والبنك العربي من أجل تمويل هذه المقاطع وقد اقتنعت هذه البنوك كلها بضرورة تمويل هذا المشروع؛ والحمد لله جاء الرد إيجابياً من طرف البنوك لتمويل المشروع من جهة، ومن جهة أخرى كل الإجراءات التي تسبق عملية القرض من طرف دولة النيجر - ولله الحمد - تم الانتهاء منها وسينطلق في المقطع المتبقي في النيجر - حقيقة - في نهاية سنة 2011 إلى بداية سنة 2012 وستنتهي الأشغال - إن شاء الله - وفق الآجال المحددة حسب الدراسات من 18 شهراً إلى 24 شهراً.

أما ما تبقى في الجزائر من تمناست إلى سيلاط إلى تين زواتين وحدودنا مع مالي فيقدر بـ 400 كلم، الانطلاق في الإنجاز بدأ خلال هذه السنة وستنتهي منه في 2015 حسب ما حددته الدراسات، فقط لا يجب أن ننسى أن تلك المنطقة ليست بالسهلة فهي منطقة صخرية وبها أودية ومعروف أنها تحتاج إلى رفع التحدي وصبر كبير وتحتاج إلى وسائل إنجاز في المستوى؛ وفي هذا الإطار فإن الجزائر فيما يخص هذا المقطع قد جندت كل الوسائل إن شاء الله، إذ من خلال الطريق العابر للصحراء سوف نعزز الاستقرار والأمن والاقتصاد عبر هذا الطريق الهام جداً والحيوي، الحمد لله يوجد تنسيق كامل ومحفز بين كل الدول المنجزة لهذا الطريق، وبإذن الله ستكون الجزائر مرة أخرى في المقدمة لدفع وإعانة حتى الدول التي لم تكمل إنجاز مشاريعها بعد وذلك لمساعدتها ويتجلى ذلك من خلال العمل

هناك مقطع من الحدود الجزائرية النيجيرية في منطقة تسمى "السمكة" وتأتي بعد "عين فزام" وهي آخر مدينة جزائرية، إذن المدينة الموجودة في النيجر تسمى "السمكة" ومن "السمكة" نحو "أرليت" بمسافة 230 كلم وهي المسافة الباقية في النيجر من دون تعبيد، وبقي كذلك مقطع آخر في مالي من حدودنا مع مالي أي من تمناست إلى "تين زواتين" ومنها إلى الحدود المالية وبالتدقيق من مدينة "تين زواتين" بالجزائر وهي المدينة الحدودية مع مالي إلى مدينة "قاو" بمالي وهذا المقطع لازال لم يعبد بعد.

أما من مدينة "قاو" - وتحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية في مالي - نحو عاصمة مالي "باماكو" فهذا الشطر معبد.

أما الشطر الآخر الرابط بين تونس والجزائر وهو الطريق الذي يربط "غرداية" مباشرة نحو "قابس" في تونس ومدينة تونس، فهو معبد أي حوالي 500 كلم معبد كلياً، هذا فيما يخص صفة وحالة الطريق.

الآن ماذا بقي في الجزائر خارج المحور الذي أعطيت له الأولوية وتم تعبيده كلياً؟ خلال الزيارة الأخيرة لفخامة رئيس الجمهورية - كما تابعتم - فقد أولى له العناية وتم تسجيل ما تبقى ما بين الجزائر ومالي، يعني من مدينة "تمناست" ومدينة "سيلاط" إلى "تين زواتين" وحدودنا مع مالي، بطول إجمالي يقدر بحوالي 400 كلم وستنطلق الأشغال بها خلال هاته السنة، هذا فيما يخص التراب الوطني مع مالي.

الآن الأخ الفاضل طرح سؤالاً فيما يخص التمويل، فيما يخص الجزائر، لقد تم التمويل خلال عدة مراحل وعدة برامج من ميزانية الدولة كباقي المشاريع الخاصة بالبنية التحتية، أما فيما يخص الدول الأخرى، فقد تم تمويل نيجيريا عن طريق ميزانية الدولة، أما تونس والنيجر ومالي فبواسطة قروض بنكية اقترضتها هذه الدول.

الاهتمام الأكبر الآن في الجزائر هو ما تبقى من الطريق في النيجر يعني 230 كلم ما بين "السمكة"

بولحية، والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على هذا التعقيب أو هذه التساؤلات.

السيد الوزير: شكرا للأخ إبراهيم على هذا السؤال الإضافي لتقديم مزيد من التوضيحات، بارك الله فيكم.

أولا، لا ننسى أنه لتدعيم البعد التنموي لهذا الطريق، تم كذلك ربط ميناء "جن جن" بجيجل بالطريق السيار شرق-غرب من خلال طريق سريع، سينطلق من جيجل - ميلة - سطيف لتدعيم مسار الطريق العابر للصحراء، إذن الجزائر حيتت ميناء جن جن والطريق السريع لتدعيم هذا الطريق العابر للصحراء، هذه الملاحظة الأولى؛ أما الملاحظة الثانية، بالنسبة لهذا الطريق فإنه على مستوى الجزائر - كما تعلمون - هناك قفزة نوعية، يوجد ثورة فيما يخص البنية التحتية وفي ظرف وجيز جدا من 2000 إلى 2010 من خلال برامج متعددة لفخامة رئيس الجمهورية والأرقام موجودة والواقع يتكلم في كل القطاعات خاصة فيما يخص منشآت البنية التحتية، قلت تم إنجاز خلال عشر سنوات أي في ظرف وجيز، ما بنينا خلال 40 سنة أو 50 سنة سابقا، هذه الأرقام تتكلم في الميدان.

ثانيا، هذا الطريق تشترك فيه ست دول وبرمج كطريق ذي اتجاهين وهو طريق وطني وليس طريقا سيارا أو طريقا سريعا، لكن فتحت الأبواب لكل بلد حسب ظروفه وخصوصياته فبمجرد الانتهاء من الإنجاز لعل بعض الأماكن تحتاج - نظرا للحركية الاقتصادية والاجتماعية... إلخ - فتجعله يرقى إلى طريق سريع أو طريق سيار.

وهذا هو الشأن فيما يخص الجزائر مثلا، فالطريق من "العاصمة" نحو "غرداية" كمرحلة أولى فيه أكثر من 500 كلم وهو مبرمج لكي يصبح طريقا سريعا وينجز بمراحل وأجزاء، والحمد لله لدينا مقاطع مبرمجة في غرداية ومقاطع هامة في الأغواط والجلفة والمدينة والبلدية لتتم في إطار الطريق السريع، هذا فيما يخص 500 كلم الأولى.

الذي قمنا به لدولة النيجر، لأن هذا المشروع متكامل وتعرفون جيدا أن له بعدا استراتيجيا هاما جدا، سيساهم في استقرار المنطقة وتأمينها وتنميتها وكلما كان هناك استقرار وتنمية وتأمين لحدودنا، فكل هذا إضافة إيجابية هامة جدا للجزائر ولكل الدول المجاورة، شكرا لكم وبارك الله فيكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، أسأل السيد إبراهيم بولحية، هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد إبراهيم بولحية: شكرا للسيد رئيس الجلسة؛ على كل حال بودي أن أشكر السيد الوزير على الإجابة المستفيضة التي انصبت على كل أركان السؤال، لكن بودي كعضو مجلس الأمة أن أقول - بدون شك - إن هذا المشروع يعتبر مشروعا مفصليا وكبيرا، يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر والذي سيجعل الجزائر بلد عبور، إذ إنه مرتبط بعمقها الطبيعي والصحراء الإفريقية. إضافة إلى أن هذا الطريق سيربط إفريقيا بأوروبا وهو ما يساهم فعلا في فك العزلة على جنوبنا الكبير؛ وبطبيعة الحال يخلق نشاطات اقتصادية تعود بالفائدة على المواطن وعلى الوطن.

وعليه فإن سؤالنا ينبع من اهتمامنا، نحن كأعضاء مجلس الأمة، بأهمية هذا المشروع وبفائدته لهذا البلد الذي نحن نتشرف بتمثيله في مجلس الأمة؛ لكن بقي فقط بعض التوضيحات وليست بأسئلة للسيد الوزير، هل هذا الطريق هو طريق مزدوج أو طريق ذو اتجاه واحد؟ هل هناك محطات للراحة والبنزين على هذا الطريق؟

هذه هي التساؤلات أو التوضيحات التي بودي أن يزودنا بها السيد الوزير، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم

الجزائرية تولي عناية بهذا الشأن وهي قائمة بواجبها قصد ضمان الاستقرار والأمن والتنمية لهذا الوطن وبارك الله فيكم مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، ننتقل الآن إلى قطاع السكن والعمران والكلمة للسيد بوزيد بدعيبة لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد بوزيد بدعيبة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني معالي وزير السكن والعمران ومن خلال القانون رقم 08-15، المؤرخ في 17 رجب عام 1429 الموافق لـ 20 يوليو سنة 2008، الذي يحدد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها وتطبيقا للمادة الأولى من القانون الذي يهدف إلى تحديد قواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها وأخص بالذكر أهدافه الأساسية:

– وضع حد لحالات عدم إنهاء البناءات،
– تحقيق مطابقة البناءات المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز،
– تحديد شروط شغل واستغلال البناءات.
سؤالي معالي الوزير يندرج ضمن القسم الثاني، حول تحقيق مطابقة البناءات وإتمام إنجازها والمدرجة في المواد 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21 و22 من نفس القانون.

وكما تعلمون فإن الجزائر في إطار المخطط التوجيهي للطرق أو في إطار تهيئة الإقليم تسعى لترقية الطريق الوطني إلى الطريق السريع والطريق السريع إلى الطريق السيار، فهذا أمر عادي وطبيعي، لكن فيما يخص المرافق أو محطات الخدمات أو محطات الراحة، إذا تابعتم الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية إلى ولاية تمنراست فقد تم عبر هذا الطريق وبالتحديد من عين صالح إلى تمنراست برمجة أربع محطات هذه المنطقة بها حوالي 700 كلم، تم تقسيم تلك المسافات إلى مواقع جديدة لأنها مستقبلا ستصبح مواقع مؤهلة بالسكان وبالتالي ستكون فيها محطات للخدمات، نفس الشيء سيتم في المحور من تمنراست نحو مالي وبالتالي فإن تجميع هذه المسافات الطويلة والبعيدة بمحطات الخدمات وبالسكنة وفي هذا الشأن فإني أوافقكم ألف مرة - الأخ إبراهيم والأخ زهاري - على أن هذا سيزيد في استقرار المنطقة وينشئ مناصب شغل محليا ويثمن القدرات المحلية وسيساهم في استقرار وتأمين المنطقة، وهذا من المواضيع التي توليها الجزائر اليوم عناية كبيرة حتى تعمر كل المحاور الطويلة بالسكنات وكذا بمحطات الخدمات، ولذلك فكل مشاريعنا اليوم، المقدرة بحوالي 10.000 كلم من الطرقات والمسالك المبرمجة عبر جنوبنا الكبير وكل حدودنا هذه 10.000 كلم ليست بالهينة، ففي السنوات القليلة الماضية كان لقطاع الأشغال العمومية برنامج لحوالي 70 كلم أو 100 كلم، يتم إنجازه في 5 سنوات، اليوم نتكلم عن 10.000 كلم يتم إنجازها في مدة عامين إلى ثلاث سنوات، ما عدا المسالك والطرقات عبر الصحراء والصحراء الكبرى، وكل هاته المسالك، لما تشرع الشركات في إنجازها فإنها تحفر آبارا للمياه وتستغلها شركات الإنجاز في إنجاز الطريق ولما تنتهي من الأشغال يتم بناء تلك الآبار ويحافظون عليها حتى تبقى المنطقة في ذلك المسلك غنية بالمياه وتنض فيها الحياة؛ وبارك الله فيكم على هذا السؤال الوجيه وأعلمكم أن الحكومة الجزائرية والدولة

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد بوزيد بدعيدة والكلمة للسيد وزير السكن وال عمران ليرد على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد وزير السكن وال عمران: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة الموقر،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
زملائي في الحكومة،
السادة الإطارات،
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
ردا على السؤال الشفوي الذي تفضل بطرحه السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة المحترم، وهو مشكور يشرفني إفادتكم بالمعلومات التالية: أولاً، فيما يخص تساؤل السيد العضو الفاضل عن عدم الشروع في تطبيق القانون رقم 08 - 15، المؤرخ في 20 جويلية 2008، المحدد لقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها وتفعيل اللجان المكلفة بدراسة الملفات على مستوى ولاية باتنة، بودي أن أشير إلى أن الحصيلة المعدة من طرف المصالح المشرفة على العملية إلى غاية نهاية الثلاثي الأول من السنة الجارية تفيد بأن لجان الدوائر التي أوكلت لها بموجب هذا القانون مهمة دراسة الملفات تم تنصيبها في مجمل الدوائر التابعة للولاية، أما عن وضعية الملفات المودعة على مستوى بلديات هذه الولاية، فإن عددها يبلغ 694 ملفا، 540 منها انتهت بها الدراسة التقنية على مستوى المصالح المكلفة بالتعمير، منها 120 ملفا تم البت فيها نهائيا على مستوى لجان الدوائر المذكورة.

هذه الحصيلة تؤكد - بطبيعة الحال - بأن العملية انطلقت بشكل فعلي على مستوى الوطن في سنة 2010 حتى ولو أن وتيرة سيرها بطيئة نوعا ما وتحتاج إلى بذل مجهودات أكبر على مستوى كل الهيئات المعنية بتطبيق هذا القانون من أجل تحسينها، ومع ذلك فإننا نعتبر أن النتائج

لماذا لم يتم تطبيق هذا القانون وتفعيل اللجان البلدية والولائية للانطلاق في تسوية الوضعيات المختلفة للمواطنين وتمكينهم من رخص إتمام البناء ورخص البناء حسب الشروط والكيفيات المنصوص عليها في القانون؟ والتي أراها تتيح فرص تسوية أغلب المشاكل العقارية المطروحة لأغلب ملاك البناءات خاصة منها المنجزة بالمدن الكبرى أو عواصم الولايات في مرحلة التسعينات أو قبلها أي منذ الثمانينات، فولاية باتنة مثلا وخاصة مدينة باتنة يعاني الآلاف من سكانها من هذه الوضعية ولم يتم إلى يومنا هذا اجتماع اللجنة المكلفة ولا حتى تنصيبها لدراسة الملفات المطروحة التي يتجاوز عددها ألفي ملف منذ صدور القانون في 20 جويلية 2008 وأجاله المحددة بخمس سنوات، حيث سينتهي في جويلية 2013، فكيف سيكون مصير هؤلاء الملاك ومصير بناياتهم المتوفرة على الشروط القانونية المحددة حسب نفس القانون؟

من جهة أخرى وفي الجزء الثاني من سؤالي، يتساءل المواطنون أصحاب التعاونيات العقارية التي تم إنشاؤها وتم اقتناء الأراضي بها في أواخر الثمانينات وخلال سنوات الثمانينات كلها تم تجزئتها إلى قطع أرضية للبناء ولكن للأسف تبخرت أحلام هؤلاء المواطنين في بناء المساكن نظرا للعراقيل الإدارية على مستوى البلديات ومديريات التعمير الولائية التي ترفض منح رخص لهؤلاء رغم توفرهم على الشروط القانونية المطلوبة داخل المناطق العمرانية.

إن المواطنين أصحاب هذه التعاونيات المخصصة للبناء في انتظار إجاباتكم معالي الوزير وإلغاء الإجراءات البيروقراطية الإدارية ومنحهم تراخيص حسب ما يتطلبه النسق الحضري للمدن الحديثة وبذلك تكون المساهمة في الحد من الطلبات المتزايدة على السكن.

شكرا للسيد الوزير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المحصلة إلى غاية اليوم في مجمل الولايات تدعو إلى التفاؤل، بحيث بلغ عدد الملفات المودعة إلى غاية نهاية السنة الجارية قرابة 70.000 ملف وقد تم إلى غاية هذا التاريخ التسوية النهائية لأكثر من 30.000 ملف، 99% منها تخص السكن والباقي يخص التجهيزات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، بودي أن أشير إلى أن عدد الملفات المودعة لدى البلديات سجل على مستوى الوطن ارتفاعا بنسبة 25% في الثلاثي الأول من هذه السنة، وهذا ما يدل على التجاوب المتزايد لكل من المواطن وكذا المصالح المشرفة على العملية مع هذا القانون الذي - كما تعلمون - يهدف أساسا إلى تسوية وضعية العديد من البنايات المنجزة بصفة غير مطابقة للتشريع وهذا بالطبع لفائدة المواطن.

هذا مع العلم أن الشروع في تطبيق هذا القانون تطلب أكثر من سنة بعد صدوره كما سبق لي أن أشرت إلى ذلك أمام مجلسكم الموقر في شهر أفريل من السنة الجارية، في إطار ردي على سؤال شفوي حول نفس الموضوع، وقد تمت خلال هذه الفترة العملية التالية:

1- تحضير مجمل النصوص التطبيقية اللاحقة بهذا القانون والبالغ عددها ستة مراسيم تنفيذية.
2- القيام بحملة واسعة لشرح أحكامه ونصوصه التطبيقية وكذا تحسيس كل الجهات المعنية لتجسيده ميدانيا، مع العلم أنه قانون تقني محض. في إطار هذه الحملة أشير إلى أنني ترأست شخصا ثلاثة تجمعات جهوية تم تنظيمها على مستوى ولايات الجزائر، قسنطينة ووهران شارك فيها ممثلو مجمل الولايات والجماعات المحلية وكذا المصالح والهيئات الإدارية والمهنية المهمة أو المعنية بهذا القانون.

كما قامت مصالح دائرتي الوزارية في نفس الإطار بتنظيم ملتقيات على مستوى أغلبية الولايات، عندنا اليوم حوالي 30 ولاية، بحضور رؤساء الدوائر ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وأعوان المراقبة في مجال التعمير وكذا ممثلي المجتمع

المدني وكذلك المهنيين.

3- تدعيم وسائل التنفيذ المادية والبشرية، بحيث أنه بالإضافة إلى الموظفين الذين ينشطون في المصالح المعنية على مستوى البلديات، تم تجنيد - إلى غاية اليوم - ما لا يقل عن 1.200 عون إضافي، قامت وزارة السكن والعمران بتأهيلهم للمشاركة في العملية وهذا العدد مرشح طبعاً للارتفاع حسب الحاجة.

ثانيا، فيما يخص الصعوبات التي أشار إليها السيد العضو الفاضل، بأنها تواجه أصحاب التعاونيات في الحصول على رخص البناء رغم توفرها على الشروط القانونية المطلوبة، وبما أنه لم يشر إلى حالة محددة، بودي أن أوضح ما يلي:

في حالة ما إذا كان الأمر يتعلق بقطع أرضية تمت تجزئتها وفقا لأدوات التعمير ولم تتم على مستواها عملية التهيئة إلى غاية صدور القانون رقم 08 - 15 المذكور، فإن الحصول على رخص البناء غير ممكن قبل الانتهاء من أشغال التهيئة الضرورية، إذا كانت البنايات غير مهيأة لا يمكن تسوية وضعيتها إلى غاية الانتهاء من أشغال التهيئة تماما؛ وهذا ما ينص عليه القانون وعليه يتوجب على أصحاب التعاونيات المشار إليهم - إذا كانوا يدخلون في هذه الحالة - إنهاء أشغال التهيئة للحصول على رخص البناء المطلوبة، أما إذا تعلق الأمر بقطع أرضية غير مهيأة أقيمت عليها بنايات فيمكن لأصحابها تقديم طلبات للحصول على رخص البناء في إطار أحكام القانون المذكور، كون أن هذا الأخير جاء خصيصا - كما سبق لي أن أشرت إلى ذلك - من أجل السماح للمواطنين بتسوية وضعية بناياتهم المنجزة بصفة غير مطابقة للتشريع. أما إذا كان الأمر يتعلق بحالات أخرى التي تتمثل - كما أبلغتني بذلك مصالح التعمير على مستوى الولاية - في شبه تعاونيات أنشئت على أراضي فلاحية ذات مردود عال ويمتلكها خواص، متواجدة خارج القطاعات القابلة للتعمير، فإن القانون الساري المفعول يمنع - بطبيعة الحال - تسليم رخص البناء لها، قلت

وجوب القيام بالتهيئة الضرورية من أجل منح رخص للمستفيدين من هذه القطع المجزأة، طبعاً تم تقريباً تهيئة كل التعاونيات التي أتحدث عنها، لكن حقيقة لا أعرف أين الخلل الموجود في مدينة باتنة أهو على مستوى البلدية أو على مستوى مديرية التعمير أو على مستوى الدوائر؟ المهم أن هناك خللاً حقيقياً موجوداً، لقد تحدثت مع بعض سكان التعاونيات خاصة التي ذكرت اسمها وهي تعاونية الزهور وقد قيل لي إنهم قدموا ملفات للحصول على عقود الملكية ومطابقة السكنات ولكنهم لم يتحصلوا عليها لحد الآن ومنهم من تحصل عليها فتم البناء والسكن، طبعاً يوجد من بينهم من تحصل على سكنات فيها مساحة إضافية وقد تم الفصل فيها على مستوى البلدية أثناء المداولات في التسعينات ولكن رغم ذلك لم يتحصلوا لحد الآن على العقود ودفع مستحقات هذه التجزئات على مستوى البلدية، لذلك أؤكد - معالي الوزير- أن هناك إشكالا، حقيقة هو إشكال كبير في باتنة في هذا الجانب خاصة ملاك البناءات أو من استفادوا من عقود تجزئة داخل بعض التعاونيات العقارية على مستوى بلدية باتنة وأخص بالذكر بلدية باتنة، شكراً سيدي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد بوزيد بدعيدة والكلمة مجدداً لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكراً للسيد عضو المجلس المحترم على هذا التعقيب، قد سبق لي في تدخلتي أن قلت إن السيد العضو لم يذكر حالات خاصة واليوم بما أنه ذكر هذه الحالات الخاصة وهي تعاونية الزهور، فسنتكفل بها في إطار القانون إن شاء الله.

الكل يعلم أن عملية التسوية أو مطابقة البناءات عملية صعبة تتداخل فيها كل هيئات الدولة وهذه اللجان مكونة من كل هيئات الدولة خاصة القائمين والمسؤولين على أملاك الدولة، تكلمت وقلت إن وزارة السكن لم تعط عقود ملكية الأرضيات وهي

القانون رقم 08/15 - كما تعلمون - يستثنى المناطق السياحية، المناطق الأثرية والمناطق الفلاحية. تكلم هي، سيدي رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، المعلومات التي ارتأيت من المناسب تقديمها، رداً على السؤال المطروح، أشكركم على كرم الإصغاء وعلى حسن المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكراً للسيد الوزير، أسأل السيد بوزيد بدعيدة هل يريد تعقيباً على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد بوزيد بدعيدة: شكراً سيدي رئيس الجلسة، وأشكر السيد الوزير على التوضيحات التي جاء بها حول سؤالتي ولكن أريد أن أوضح أكثر حول موضوع هذه التعاونيات العقارية، خاصة أن السيد معالي الوزير أشار إلى شبه التعاونيات، ولم أطرح سؤالاً حول شبه التعاونيات ولكن هناك تعاونيات أنشئت سنوات 1980، 1982، 1984، 1986 خلال التخصيصات المنشأة من طرف البلدية والمجزأة إلى قطع أرضية تم توزيعها على المواطنين ومشهرة بالمحافظة العقارية وتم تسليم قرارات جماعية إدارية، مؤقتة للمستفيدين وتم بناء كافة السكنات في أحياء سكنية راقية ولكنهم .. أعطيك مثلاً تعاونية حي الزهور بباتنة، معظم سكانها وأكثر من ذلك هناك حوالي أربع أو خمس تعاونيات تم إنشاؤها في سنوات الثمانينات، تم إسكان الناس في سكنات راقية في إطار مخطط عمراني؛ ولكن هؤلاء لم يتحصلوا بعد على عقود الملكية، وقال كذلك معالي الوزير بأنه قد تم وضع حوالي 600 ملف على مستوى ولاية باتنة ولكن حسب علمي هناك أكثر من 600 ملف لأن باتنة حتى من ناحية مسح الولاية من طرف (le cadastre) لم يتم إلى الآن إلا حوالي 60% أو 70% من مدينة باتنة وأخص بالذكر مدينة باتنة.

طبعاً فيما يخص ما أشار إليه معالي الوزير من

وبالتالي نقدم نداء من هذا المكان للمواطنين الذين هم في هذه الحالة لكي يتقدموا بملفاتهم، طبعا القانون يستثنى بعض الحالات - قلنا - للحفاظ على الأراضي الزراعية، وكلنا سواء في الهيئة التنفيذية أو منتخبين نحرص على حماية الأراضي الفلاحية أو السياحية أو المعدنية أو الأثرية للمحافظة عليها فهي تخرج عن نطاق القانون، ولكن أقول مرة أخرى إن العملية معقدة تقنيا وتتطلب تجنيد كل الطاقات، لقد جندنا في المدة الأخيرة 1.200 عون إضافي كون العملية بدأت في الانتشار وذكرت أن 25% من الطلبات جاءت في الثلاثي الأول من هذه السنة، هذا يعني أن الناس بدأوا يستوعبون معنى هذه العملية، ولكن لكون أن العملية سوف تنتهي في 20 جويلية 2013، أقول إن الجزائر كلها ورشة لا يمكن أن نرى بناية في طور الإنجاز ومستغلة وهي لم تنته بعد، الأمر لا يقتصر على العين المجردة، قلت تم إيداع 70.000 ملف وهو عدد لا بأس به وتم البت في 30.000 ملف، وإن شاء الله سيرتفع العدد أكثر خلال هذه السنة، لكن مرة أخرى أقول إن الوقت المتبقي كاف في رأينا ورأي كل التقنيين، لأن الأمر لا يتعدى تلبيس البناية وطلاءها فقط، لم نطلب أن تضاف للبناية بناية أخرى، نطلب إتمام العمل علما أن الطلاء لا يستغرق سنتين أو سنتين ونصف إلى أن يصل الموعد المحدد، لكن فيما يخص الحالات الخاصة أو التي يعلم بها العضو الفاضل أقول، نحن مستعدون لدراستها ريثما تصلنا الملفات وستحظى تعاونية الزهور بالأولوية وإذا كانت هناك حالات أخرى تستوفي الشروط القانونية سندرسها في الآجال القريبة المقبلة إن شاء الله، وشكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا للسيد العضو وشكرا للسيدات والسادة أعضاء هذا المجلس المحترم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، نمر الآن إلى قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والكلمة للسيد محمد فخار لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

ليست من صلاحيات وزارة البناء، لأن اللجنة التي تكونت بموجب القانون يترأسها رئيس الدائرة طبعا وفيها كل هيئات الدولة المختصة بعملية التسوية، طبعا العملية معقدة وسبق لي أن ذكرت بأن القانون تقني محض ويحتاج إلى أكثر من سنة لإصدار القوانين التنظيمية، لكن الحالات في الميدان متشعبة ولذلك أجرينا لقاءات مع كل القائمين على مستوى كل الولايات وتكلمت عن المنتخبين ورؤساء الدوائر وكذلك الهيئة التقنية، لأن حتى مديري التعمير يرسلوا لنا أسئلة يوميا بالنسبة للحالات الخاصة في الميدان، فالعملية معقدة، جدا، لكن بالنسبة لعدد ألفين، لست أدري كيف أجريت العملية الحسابية؟ أقول يوجد مصالح وسجلات عالية وكاملة على مستوى كتابة الضبط بالمحكمة تصرح بـ 694 إلى غاية الثلاثي ..لأنك لما طرحت السؤال قمنا بعملية لكي نعرف الحالة بالتدقيق وعلى كل حال وجدنا 694 ويمكن أن تكون أكثر مع نهاية الثلاثي الأول من السنة الحالية، قلت إن العملية معقدة ولكن للفهم فإن هذه العملية جاءت لصالح المواطن الذي بنايته تعكس هذه الحالة، إذا لم يكن هناك إقبال لأنه توجد حالات كثيرة المواطن فيها لا يريد أن يتقدم، لأنه لما تكون بحوزتك وثائق المنزل ربما ستلاقي عراقيل ومشاكل فيما يخص ملفات السكن الاجتماعي على سبيل المثال أو السكن الترقوي المدعم، أقول هناك إشكاليات حتى إن بعض الناس ربما أقلية ولكنهم يريدون استمرار هذه الوضعية، قلنا إن الدولة من خلال هذا القانون تعطي الفرصة لكل مواطن في هذه الحالة لا يحوز على وثائق ملكية العقار لكي يصحح الوضعية ويتمتع بالسكن؛ ومعروف أنه بموجب القانون إذا لم تكن للشخص شهادة المطابقة كلية أو جزئية كما نص عليها القانون، لا يمكنه أن يستغل العقار الذي بحوزته ولا يمكنه أن يستعمله، على سبيل المثال بالنسبة للسجل التجاري لا بد لك من شهادة المطابقة كلية أو جزئية تمكنك من العمل أو مثلا إذا أردت كراء دار فنفس الشيء، وكذلك البيع؛

السيد وزير وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:
بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس الجلسة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
سيدي وزميلي وزير السكن،
السيدات والسادة من أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يسعدني جدا وجودي معكم اليوم في مجلسكم الموقر، وقبل كل شيء أود أن أوجه إليكم، سيادة رئيس الجلسة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، جزيل الشكر على هذه الفرصة المتاحة لي حتى أضعكم في الصورة فيما يخص جانبا هاما من الخدمات التي يستفيد منها المواطن على مستوى مكاتب البريد والوكالات التجارية التابعة لشركات الاتصال لقطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا من خلال الرد على الانشغالات التي تفضل بها مشكورا السيد محمد فخار في سؤاله الشفوي الوجيه الذي تساءل فيه عن:

- 1- مدى قبول مؤسسة "موبيليس" التعامل مع المشتركين بالصكوك البريدية.
- 2- مدى تعميم استعمال الصكوك البريدية المتميزة.
- 3- الإجراءات المتخذة للقضاء على ندرة دفاتر الصكوك البريدية.

من باب المنهجية أستسمحكم للرد على الشطرين الثاني والثالث من السؤال ثم أعود إلى الشطر الأول.
فيما يتعلق بصكوك الدفع أو ما يسمى بالصكوك البريدية المتميزة التي هي في الشكل المطابق للمقاييس المنصوص عليها من طرف البنك الجزائري، وإن استعمالها يندرج ضمن عملية عصرنة قطاع المالية عامة، وهي خاضعة لمعايير دقيقة بما يكفل تسهيل معالجتها في إطار المقاصة الإلكترونية أو ما يسمى (la télécompensation) إذ إن الغرض الأساسي من ذلك هو تشجيع استعمال الصكوك من جهة وتقليص مدة تنفيذ المعاملات المالية من

السيد محمد فخار: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحيم الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الجلسة المحترم،
معالي الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
أسرة الإعلام والصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى السيد معالي وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه:
منذ شهور عديدة والمواطن يعاني من نقص السيولة النقدية، وقد كان من بين الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة الغربية والمقلقة، انعدام التعامل بالصكوك خاصة الصكوك البريدية.

سؤالي معالي الوزير هو:

- (أ) متى يتم إلزام مؤسسة "موبيليس" بقبول التعامل معها من طرف زبائنها بالصكوك البريدية؟
- (ب) هل هناك برنامج لوزارتكم لتعميم استعمال الصكوك البريدية المتميزة التي بقيت مستعملة في بعض الدوائر فقط بدل الصكوك البريدية العادية؟
- (ج) متى يتم القضاء على ندرة دفاتر الصكوك البريدية العادية التي كثيرا ما أفلقت ذوي الحسابات البريدية من كثرة الانتظار للحصول عليها وقت طلبها؟

تقبلوا - معالي الوزير - فائق الاحترام والتقدير،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد فخار، والكلمة للسيد وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال للرد على السؤال، فليتفضل مشكورا.

جهة ثانية.

لا بد أن أشير في هذا الإطار إلى أن هذه الصكوك تسلم لأصحاب الحسابات البريدية الجارية حسب الطلب، كما يتم إنجازها على مستوى بنك الجزائر؛ وعلى سبيل المثال تم خلال الشهور الأربعة الأولى من السنة الجارية استعمال حوالي 177 ألف صك متميز بمبلغ يقدر بحوالي 2.3 مليار دينار جزائري، إلى جانب هذا النوع من الصكوك المتميزة، يتم كذلك قبول الصكوك العادية في عمليات الدفع الداخلي أي من حساب إلى حساب بريدي جاري، عكس صكوك الدفع المتميزة التي يلزم استعمالها في المعاملات ما بين زبائن البنوك والمؤسسات المصرفية المختلفة مثلما بين زبائن مراكز الصكوك البريدية الجارية وزبائن البنوك الأخرى. إضافة إلى هاتين الوسيلتين المتمثلتين في الصكوك البريدية العادية والمتميزة وضعت مؤسسة بريد الجزائر تحت تصرف المواطنين مطبوعا موحدا يسمح كذلك بتحويل الأموال وإصدار الحوالات البريدية وهذا المطبوع موجود في كل الشبائيك البريدية، كما يمكن تحميله واستخراجه عن طريق الأنترنت.

من جهة أخرى تم اختبار طريقة الدفع من حساب إلى حساب في الشبائيك البريدية وسيتم تعميمها خلال السداسي الثاني من هذه السنة بعدما كانت مقتصرة على مركز الصكوك البريدية، وفي نفس السياق تتم حاليا عملية تطوير تطبيق المعلوماتية وتخص الدفع من حساب إلى حساب بواسطة الموزعات الآلية للأوراق النقدية أو ما يسمى (les GAB) ومطابق التخليص الإلكتروني أو ما يسمى بـ (Terminaux de paiement (T.P.E) électronique) علما أن هذه الخدمة ستكون في متناول المواطنين ابتداء من الثلاثي الأخير من هذه السنة.

أما بخصوص السؤال المتعلق بندرة دفاتر الصكوك البريدية، فتجدر الإشارة إلى أن الخلل الذي سجلناه في السنوات الماضية يعود لعاملين أساسيين وهما:

1- عدم التكيف السريع للمواطنين في بادئ الأمر مع البطاقات الإلكترونية الموضوعة تحت تصرفهم بدل الصكوك البريدية.

2- الإستعمال المفرط للصكوك البريدية، لاسيما في بعض المعاملات التجارية المعتمدة على الدفع بالتقسيط، حيث يتم في جل الأحيان تقديم عدد كبير من الصكوك لبعض التجار الذين يوفرون هذا التسهيل في تسديد مبالغ المشتريات.

ولتدارك هذا الوضع واستجابة لرغبة المواطنين عاد بريد الجزائر منذ السداسي الأول من سنة 2010 إلى نظام طبع دفاتر ذات 25 صكا بدلا من 10 صكوك، كما قامت نفس المؤسسة باقتناء 4 آلات جديدة وحديثة لإنجاز الصكوك البريدية، ويتم حاليا إصدار حوالي 40.000 دفتر صك بريدي يوميا بصيغة 25 صكا.

ومن هنا فإن كل الطلبات المقدمة سواء عن طريق البريد العادي أو البريد الإلكتروني أو عبر الأنترنت أو الموزع الصوتي أو بواسطة الموزعات الآلية للأوراق النقدية أو شبائيك المكاتب البريدية يتم تلبيتها في ظرف سبعة أيام.

بطبيعة الحال نحن لسنا في حالة مثالية، لا أستطيع أن أقول ليس هناك خلل بالنسبة لتوفير دفاتر الصكوك للمواطنين، فقد لاحظت شخصا من خلال الزيارات التي قمت بها إلى عدة ولايات أنه يوجد هنا وهناك تأخر في توفير دفاتر الصكوك البريدية وهذا يرجع - في بعض الحالات وهذا ملاحظناه ميدانيا - إلى عدم الإعلان أو عدم إعلام المواطنين بوجود هذه الدفاتر على مستوى المكاتب البريدية، ولهذا اتخذنا عدة إجراءات منها لا بد أن تكون قائمة المواطنين الذين طلبوا هذه الدفاتر معلقة داخل المكاتب البريدية، كما سنضع مستقبلا - إن شاء الله - نظام متابعة طلب هذه الدفاتر عن طريق الأنترنت حتى يسمح للمواطن لمتابعتها من يوم طلب دفتر الصكوك إلى استلامها أو وجودها على مستوى مكتب البريد.

أما بالنسبة للشطر الثالث من سؤالكم - السيد محمد - والمتعلق بتعامل "موبيليس" مع المشتركين

أسأل السيد محمد فخار هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد محمد فخار: بسم الله الرحمن الرحيم؛ شكرا للسيد الوزير على هذا التوضيح الهام، نحن رفعنا هذا الانشغال لأن المواطن وجد نفسه يعاني من هذا الجانب، الحمد لله هناك تطورات كبيرة في كثير من المجالات على المستوى الوطني، بقي تفعيل الصكوك البريدية، لأن المشتركين أو ذوي الحسابات البريدية الجارية كثيرة جدا، كل الموظفين على المستوى الوطني، كل العمال لهم حسابات بريدية جارية، لكن الصكوك البريدية غير مستغلة، غير مفعلة، غير مطلوبة، وإذا وجدنا المؤسسات العمومية وخاصة التجارية والاقتصادية الخاصة ترفض التعامل بالصكوك البريدية، فكيف نريد من المواطن أن يتعلم ثقافة التعامل بالصكوك سواء البنكية أو البريدية، تخفيفا لحمل الأموال من هنا وهناك واستخراج أمواله من الحسابات البريدية بكثرة لأداء المستحقات نقدا؟ يعني هذا شيء مؤسف! أدعو إلى تطوير الصكوك البريدية خاصة وأرجو أن نستغل هذا الظرف لتحويل الصكوك العادية إلى صكوك متميزة، متداولة لدى كل المواطنين، المشتركين في الحسابات البريدية ثم إلزام المؤسسات العمومية خاصة على التعامل مع الزبائن بالصكوك في انتظار - طبعاً - تفعيل البطاقة الإلكترونية للسحب وللبيع وللشراء، شكرا معالي الوزير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد فخار والكلمة لكم مجددا السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شكرا للسيد محمد على ما أضافه بالنسبة لأهمية استعمال دفتر الصكوك بصفة عامة سواء كانت بريدية أو بنكية، هذا التصرف حضاري في كل

في الصكوك البريدية، فيجدر التذكير أن هذا التعامل يسمح للمشاركين باختيار وسيلة الدفع التي تناسبه للوفاء بمستحقته.

حقيقة يمكن طبعاً للزبائن والمشاركين في هذه المؤسسة تسديد فواتيرهم على مستوى كل الوكالات التجارية الموزعة عبر الوطن من خلال صيغة من الصيغتين التاليتين وهما الدفع الفوري أي نقداً أو الدفع بواسطة صك سواء عن طريق البنك أو البريد، وفي المستقبل إن شاء الله سنستعمل في الدفع البطاقات الإلكترونية أو الدفع الإلكتروني عن طريق الأنترنت وهذا هو الهدف.

في هذا الصدد تم توجيه تعليمات دقيقة وصارمة إلى كل هذه الوكالات التجارية التابعة لشركة موبيليس من أجل قبول الصكوك البريدية المتميزة أو العادية في انتظار نظام الدفع الإلكتروني. وحرصاً على تطبيق هذه التسهيلات في كل الوكالات التجارية التابعة للشركة تم تكليف مصالح خاصة لمتابعة ومراقبة الإجراءات المتخذة في هذا الصدد.

إن سنعزيز نظام المراقبة والمتابعة، لأنه كلما كانت الرقابة قائمة تحسنت الخدمات المقدمة للمواطن سواء كان على مستوى بريد الجزائر أو الوكالة التجارية التابعة لاتصالات الجزائر أو موبيليس وهذا هو هدفنا؛ والآن هناك نظام تحت التخطيط والتصميم عبارة عن مرصد للبريد وتكنولوجيات للإعلام والاتصال سيسمح بمتابعة كل الخدمات لمعالجة الخلل الذي يمكن أن نسجله على مستوى المكاتب البريدية أو الوكالات التجارية للاتصالات وكذا سوء التصرف والتشويش من بعض العمال التابعين لهما وستسجل في بوابة على الأنترنت من طرف مدراء ولائيين متواجدين في كل الولايات وكذلك من طرف جمعيات أو مواطنين حتى يشاركون في هذه العملية والهدف طبعاً هو تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين، شكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير،

التاسعة والنصف صباحا لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتعلقة بالبلدية، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة بعد منتصف النهار

أقطار العالم إذ تستعمل البطاقات الإلكترونية والدفع عن طريق الأنترنت والهاتف النقال ولكن الآن نحن نركز على استعمال الصكوك البريدية ومن بين الأهداف هو القضاء على أزمة السيولة التي عاشها بريد الجزائر وكذلك البنوك والآن هناك تراجع ملحوظ والفضل يعود طبعا للبنك الجزائري وكل البنوك المساهمة في التخفيف من هذه الأزمة، كذلك المؤسسات العمومية تشارك الآن في دفع فواتير هذه الشركات على مستوى بريد الجزائر وسننتهي خلال أسابيع أو نهاية الشهر من تهيئة نظام معلوماتي حتى نسمح لكل حاملي البطاقات المغناطيسية لبريد الجزائر البالغ عددهم تقريبا 13 مليون، وإن استعمال هذه البطاقات - المستعملة الآن للسحب فقط - ستحول كبطاقات للدفع وسنوزع 1000 طرف أي الدفع الإلكتروني (TPE) على مستوى الوكالات التجارية للمؤسسات العمومية وكذلك على مستوى المراكز التجارية للاتصالات حتى ندخل ثقافة استعمال الوسائل الإلكترونية للدفع، ونشكر كذلك مرة أخرى السيد العضو وكل المنتخبين الذين يدعوننا في كل المناسبات إلى الإطلاع على بعض المشاكل في الخدمات والخلل في التعامل ونشاطات البريد والوكالات التجارية وطبعا كلما اطلعنا على خلل ما نتدخل لتحسين الأمور وبهذه الطريقة سنسمح للمواطن من الاستفادة من خدمات ممتازة في المستقبل والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير، شكرا للجميع، وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة والإجابات عليها، أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، يستأنف مجلس الأمة أشغال جلساته العلنية يوم الإثنين 23 ماي 2011 على الساعة

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 17 رجب 1432

الموافق 19 جوان 2011

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587